اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 21-12-2008 رقم العدد: 16678 رقم الصفحة: 34 مسلسل: 224 رقم القصاصة: 1

آل زلفة: تحسين المستويات يكمل منظومة التطوير

معلمو ومعلمات المملكة يترقبون نتائج "الوزارية" ويطالبون بمتحدث إعلامي

عناد العتيبي – الطائف

طالب أكثر من ٢٠٠ ألف مُعلم ومُعلمة بالمملكة اللجنة الوزارية المُكلفة بمُعالجة قضية مستويات المُعلمين والمُعلمات بتكليف مُتحدث رسمي للجنة، وذلك للإدلاء بكل ما تمخضت عنه اجتماعاتها من مُقترحات وحلول لإنهاء قضية المستويات، وكذلك تحديد موعد لحسم القضية التي باتت الشغل الشاغل لكثير من منسوبي التعليم، جاء ذلك في تصريح للجنة الإعلامية للمُعلمين والمُعلمات من خلال موقعهم الرسمي "مُنتدى مُعلمي ومُعلمات المملكة" (www.ksa-teachers.com)، والتي بينوا فيها أن الثقة كبيرة في أعضاء اللجنة الوزارية باجتثاث جذور مُشكلة المستويات ومُعالجة القضية بما يضمن عودة حقوقهم بالكامل دون اللجوء إلى حلول آجلة أو مؤقتة، وقالوا إن إيضاحات ومطالب المُعلمين والمُعلمات التي أوصلوها لكافة الوزراء أعضاء اللجنة هي لب القضية، وأهمها الفروقات المالية للأعوام الماضية التي عملوا بها دون مستوياتهم المُستحقة نظاماً، وفق لوائح وأنظمة الخدمة المدنية، لافتا إلى ضرورة وضع مُتحدث رسمي باسم اللجنة الوزارية المُكلفة بمُعالجة القضية من أجل حسر الشائعات المتناقلة في المواقع التعليمية الأخرى والتي سببت الكثير من المتاعب للمعلمين والمعلمات، وكذلك تزويد وسائل الإعلام والموقع الرسمي لمُعلمي ومُعلمات المملكة بكل ما يستجد حول القضية.

منظومة التطوير

يأتي هذا في الوقت الذي شدد فيه عضو مجلس الشورى الدكتور محمد آل زلفة على ضرورة أن تسارع اللجنة الوزارية بالبت في قضية المعلمين والمعلمات، معتبرا أن ذلك يأتي ضمن منظومة تطوير التعليم والتي انتهجتها حكومة خادم الحرمين الشريفين مؤخرا.

من جانبه أوضح المُعلم عوض الحربي من تعليم الرياض بأن إيضاحات ومطالب المُعلمين وكذلك المُعلمات تضمنت مستوياتهم المُستحقة نظاماً، والدرجة المُستحقة كذلك إضافة لاحتساب سنوات البند ١٠٥، واحتساب الفروقات المالية لكل مُعلم ومُعلمة مُنذ بداية التعيين، مُشيراً إلى ثقته الكبيرة باللجنة الوزارية التي أمر بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، بأن تقضي على المشكلة من جذورها، لأن الحلول الجزئية – على حد وصفه – لن تكون مرضية ولا مقبولة، لا سيما أن المليك وجه بأن تُتخذ أفضل الحلول لمعالجة هذه الإشكالية، ولفت الحربي إلى ضرورة الإعلان عما تتمخض عنه اجتماعات اللجنة الوزارية تفادياً للشائعات التي أرهقت المُعلمين والمُعلمات.

فواز الروقي

عوض الحربي

أما المُعلمين ماجد الناصر من تعليم القصيم وفواز الروقي من تعليم مكة المُكرمة فأكدا على سُرعة حل أوضاع المُعلمين والمُعلمات وذلك حسب التوجيه الكريم من لدن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، موضحين أن اللجان التحضيرية قد أنهت حسب تصريحات مسؤولي وزارة التربية كافة استعداداتها من أجل عقد اجتماع الوزراء المُكلفين بمُعالجة القضية وإنهاء مُعاناة المُعلمين والمُعلمات، فقضيتهم أصبحت شغلهم الشاغل، وإعطاؤهم لحقوقهم المالية والوظيفية سيجعلهم لا يشعرون بالظلم أو الانتقاص في حقوقهم، لافتين إلى أن تحقيق الرضا الوظيفي لجميع المُعلمين والمُعلمات يصب في مصلحة العملية التعليمية بكافة جوانبها.

ترقب وانتظار

أما من جانب المُعلمات تحدثت لـ"المدينة" المُعلمة نوف التويجري من تعليم الرياض، حيث أكدت بأنها وزميلاتها المُعلمات يعشن حالة من الترقب والانتظار لما سينتج عن اللجنة الوزارية من قرارات بشأن قضية المستويات والتي عانين منها طيلة الـ١٦ عاماً الماضية، مؤكدة بأن على اللجنة الوزارية أن تُراعي إعطاء الحقوق كاملة دون تقصير أو حلول بديلة، وأن تُطمئن المُعلمين والمُعلمات على قضيتهم من خلال مُتحدث إعلامي باسم اللجنة الوزارية خاصة بعد توقف القضية في

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 21-12-2008 رقم العـدد: 16678 رقم الصفحة: 34 مسلسـل: 224 رقم القصاصة: 2

ديوان المظالم.

من جانب آخر ناشدت المُعلمة سُلطانة الدوسري من تعليم منطقة مكة المُكرمة أعضاء اللجنة الوزارية البت في قضية المستويات واحتساب سنوات البند ١٠٥ والتي أمضت هي وزميلاتها يُعانين من بقائهن على وظيفة البند ١٠٥ لأكثر من ٧ سنوات، مؤكدة على ضرورة احتسابه ضمن الخدمة وصرف فروقاته المالية.

الجدير بالذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وجه في السابع من شهر رمضان الماضي بتشكيل لجنة وزارية مكونة من وزير الخدمة المدنية ووزير التربية والتعليم ووزير الاقتصاد والتخطيط ووزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور مطلب النفيسة ورئيس ديوان المراقبة العامة، وذلك من أجل دراسة ومعالجة وضع المعلمين والمعلمات المعينين على مستويات أقل من المستويات التي يستحقونها من كافة الجوانب واقتراح أفضل السبل لمعالجة القضية، وذلك بعد أن بدأ المُعلمون والمُعلمات بالمُطالبة بحقوقهم المالية والوظيفية عبر أول موقع الكتروني يُنشؤونه لهذا الغرض والذي يعد المنبر الذي يطالب المعلمين والمعلمات من خلاله بحقوقهم المادية والوظيفية.

إبراز النتائج

وفي ذات الصدد طالب عضو مجلس الشورى الدكتور محمد آل زلفة اللجنة الوزارية بسرعة إبراز نتائج اجتماعات اللجنة المكلفة بدراسة وضع المعلمين والمعلمات، مشيرا إلى أن المعلمين والمعلمات يتخرج من بين ايديهم الآلاف من الشباب والشابات سنويا ومن الأفضل أن يتم توفير الأجواء المناسبة لهم لكي تكون مخرجات التعليم وفق التطلعات سواء كان ذلك من خلال الحوافز أو المستويات التعليمية أو كان ذلك من خلال المناهج والمباني المدرسية والتي تشكل منظومة لابد أن تكتمل لكي يتحقق الهدف المنشود، لافتا إلى أن توجيه الملك الأخير والقاضي بتطوير التعليم وذلك بتخصيص مليارات الريالات هو دليل واضح على اهتمام القيادة بالتعليم ومخرجاته.

ومن جانبة أكد المتحدث الرسمي بوزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز الجارالله أن اللجنة الوزارية المشكلة لقضية تحسين المعلمين والمعلمات لم تعقد أي اجتماع حتى الان منذ التوجيه الكريم بتشكيلها، منوها الى ان الوزارة لم تتلق أي جديد بخصوص القضية.

مطالب المعلمين والمعلمات الموجهة إلى أعضاء اللجنة الوزارية المُكلفة

١- إعطاء كل معلم ومعلمة المستوى المستحق والدرجة المستحقة وفقا لسنوات خدمته، واحتساب ذلك منذ تاريخ التعيين، لأن خلاف ذلك سيؤثر على التقاعد في المستقبل، وستظل معضلة المستويات قائمة.

٢- احتساب سنوات التعيين على البند ١٠٥ من ضمن الخدمة للمعلمين والمعلمات، لأن من المعلمين والمعلمات من مكث عدة سنوات على البند ولم يتم احتساب السنوات التي قضيت عليه من ضمن الخدمة.

٣- إعطاء كل معلم ومعلمة الفروقات بأثر رجعي: عن تلك السنوات الماضية ابتداءً من أول يوم تمت المباشرة فيه.

٤- بالنسبة للمعلمين والمعلمات الذين تم تعديل وضعهم للمستوى المستحق (الرابع أو الخامس) قبل التوجيه الكريم فإنهم يطلبون أن تحتسب لهم فروقاتهم بأثر رجعي عن السنوات الماضية ابتداءً من أول يوم تمت مباشرتهم فيه، وإعطاؤهم الدرجة المستحقة وفقاً لسنوات خدمتهم.

مطالب أخرى يطالب بها عدد من المعلمين والمعلمات

١- تفعيل وتطبيق التأمين الطبي أو إنشاء مستشفيات خاصة بهم أسوة بغيرهم.

٢- بدل سكن أو توفير مساكن لائقة بهم.

٣- رفع مستوياتهم المشروعة لهم كما في ديوان الخدمة المدنية.

٤- السماح بدراسة الماجستير والدكتوراة.

٥- مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة، "خصوصا المعلمات".

٦- تخفيض سن التقاعد.

٧- تخفيض نصاب المعلم بحيث لا يتجاوز ١٨ حصة.

٨- وجود اندية للمعلمين في كل حي.

٩- إنشاء لجنة معنية بشكاوى المعلمين والمعلمات منفصلة عن الوزارة ومحايدة.